المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-01-2006 العـــدد : 14378
الصفحـات : 8 المسلسل : 53

الميزانية العامة للدولة وخطة التنمية الثامنة

رأي

احمد ابراهيم الحكمي*

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-01-2006 العـــدد : 14378
الصفحـات : 8 المسلسل : 53

غير واضحة تصوير

اعتمد مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٠/١١/١٤٢٦هـ ميزانية العام المالي الجديد ٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) التي بلغ مجموع ايراداتها ٣٩٠٠٠٠ مليون ريال ونفقاتها المعتمدة ٣٣٥٠٠٠ مليون ريال، والتي استهدفت بالدرجة الاولى إتمام البرامج والمشاريع التنموية في القطاعات كافة، وخاصة منها مواصلة تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والخدمات البلدية، واستكمال مشاريع البنية الاساسية كالطرق، بالاضافة الى تخفيض الدين العام الى ٤٧٦٠٠٠ مليون ريال. ولقد شملت الميزانية مشاريع انمائية بلغت تكاليفها التقديرية نحو ١٢٦٠٠٠ مليون ريال.

في اطارها العام وتفاصيل بنود ومشاريعها، جاء تصميم الميزانية لهذا العام والسياسة المالية التي تقوم عليها معززاً للجهود الرامية لتحقيق اهداف خطة التنمية الثامنة ليس فقط في زيادة النمو الاقتصادي، وايجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته، بل وايضاً مواصلة تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية والبيئية من اجل التحسين المستمر في مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية الحياة في المملكة، ويأتي صدور الميزانية، وهي الثانية في اطار خطة التنمية الثامنة، لتؤكد مواصلة العمل وفق التوجهات والسياسات والبرامج التي اعتمدتها الخطة، فمجالات الانفاق فيها تعكس درجة عالية من التنسيق بين السياسة المالية وبين استراتيجية وسياسات ومشاريع خطة التنمية الثامنة، فقد جاءت السياسات المالية والنقدية، المضمنة في الميزانية متسقة مع سياسات الخطة التي استهدفت الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والعمل على تقليص الدين العام لمستوى مقبول. فقد نصت الخطة بوضوح على اهمية تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والتكيف مع التقلبات الحادة في اوضاع اسواق النفط العالمية وما يترتب عليها من تقلبات مماثلة في الايرادات النفطية وفي مستويات الانفاق الحكومي، كما استهدفت الخطة المحافظة على القوة الشرائية للعملة بالحد من احتمالات التضخم والحيلولة دون ارتفاع الاسعار وحرصاً على مواصلة جهود الدولة في مجال الاصلاح الاقتصادي والمالي استهدفت الخطة خفض الدين العام الى مستويات مقبول من خلال تسديد جزء منه والتحكم في نفقات الميزانية، وزيادة ايراداتها وتطبيق الآليات المناسبة لضمان الاستقرار المالي على المدى البعيد. وهكذا، كان طابع الحذر الصائب في تقديرات الايرادات النفطية للعام القادم في مقابل الترشيد في النفقات الحكومية الجارية. اما ما يتعلق بالانفاق الاستثماري الحكومي، فلقد توقعت خطة التنمية الثامنة زيادة نسبته من مجموع النفقات العامة لضمان مواكبة احتياجات البلاد المتزايدة للمشاريع والخدمات العامة من جهة، وزيادة معدلات النمو في القطاعات غير النفطية من جهة ثانية. وهكذا كان التوجه في ميزانية هذا العام. فلقد بلغ الاستثمار الحكومي ما قيمته ١٢٦٠٠٠ مليون ريال، اي ما نسبته ٣٧,٦٪ من مجموع الانفاق المعتمد في مقابل نسبة ٢٧,٣٪ كانت عليه في ميزانية عام ٢٠٠٥. اما على صعيد البرامج والمشاريع، فقد شملت الميزانية العديد من برامج ومشاريع الخطة انعكست في نسبة الانفاق العالية التي اعتمدت لتمويل برامج ومشاريع التعليم العام والعالي والتدريب التقني والفني وتحسين مهارات القوى العاملة، والتي تندرج في تنمية الموارد البشرية. وكما هو معروف، ان التنمية البشرية هي الهدف الاستراتيجي الابرز في خطة التنمية الثامنة، كما كان في خطط التنمية السابقة. كذلك شملت الميزانية العديد من المشاريع الصحية كإنشاء ٢٤ مستشفى جديدا وانشاء وتجهيز ٤٤٠ مركزا صحيا للرعاية الصحية الاولية في جميع مناطق المملكة، ومواصلة تنفيذ المشارع الاجتماعية كإنشاء دور الرعاية ومراكز التأهيل، وزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي السنوية للأسرة، وزيادة مخصصات الإسكان الشعبي بالاضافة للخدمات البلدية التي شملت مشاريع لتصريف مياه الأمطار وإنشاء العديد من الشوارع وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي، وانشاء عدد من السدود. كما شملت الميزانية تمويل مشاريع الطرق بأطوال يصل مجموعها ٥٧٠٠ كيلو متر وتطوير الموانئ وخطوط السكك الحديدية ومرافق المطارات باعتبارها من التجهيزات الاساسية. كما شملت الميزانية مشاريع لتطوير تقنية المعلومات وخدمات الحكومة الإلكترونية. ولقد خصصت مبالغ قدرها ٢٢٥٠٠ مليون ريال لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية والقطاعات الاقتصادية الاخرى. ومن اجل تشجيع الاستثمار الوطني الخاص والاستثمار الاجنبي في المملكة، اشتملت الميزانية على مشاريع جديدة لتطوير مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين الرائدتين في المملكة بهدف تجهيز البنية الأساسية للصناعات البتروكيماوية (الجبيل ٢ و ينبع ٢ المرحلة الثانية)، وانشاء ارصفة اضافية بميناء الجبيل الصناعي. وبعقد المقارنة مع برامج ومشاريع خطة التنمية الثامنة يكون الانفاق المعتمد في ميزانية هذا العام على جهات التنمية في حدود تنسجم مع المتطلبات المالية التي حددتها خطة التنمية.

فالخطة حددت ان يخصص لتنمية الموارد البشرية حوالي ٧٥,٦٪ من اجمالي النفقات العامة خلال سنوات الخطة الخمس القادمة، اي النسبة الاكبر من الموارد العامة خصصت للتنمية البشرية التي ينضوي تحتها بالاضافة الى التعليم والتدريب التنمية الاجتماعية والصحية وذلك لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين في جميع مناطق المملكة. وفي هذا المجال، توفر وثيقة خطة التنمية الثامنة تفاصيل وافية عن الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، ومنها بخاصة السياسة الاستثمارية، على المستوى الاقتصادي الوطني والمستوى القطاعي، والتي تبين الاتجاهات المستقبلية

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 07-01-2006 العـــدد : 14378
الصفحـات : 8 المسلسل : 53

في التطور ومتطلبات ذلك من الموارد العامة والخاصة. وهذا امر ضروري للمساعدة في تحسين الكفاءة الاقتصادية لقرارات الاستثمار والانتاج عند القطاع الخاص والعام. كما تعكس التفاصيل الواردة في الخطة درجة عالية من الشفافية في ادارة الاقتصاد الوطني. كذلك تشتمل وثائق خطة التنمية الثامنة المتمثلة في الخطط التشغيلية للجهات الحكومية على تفاصيل بمشاريع التنمية في القطاعات كافة مما يعكس ايضاً درجة عالية من الشفافية في ادارة تخطيط التنمية واختيار المشاريع الانمائية ويساعد القطاع العام في تطوير مبادراته. وفي هذا المنهج، ما يساعد في عرض وتوضيح غايات الرؤية المستقبلية التي تهتدي بها جهود تخطيط التنمية في المملكة.

ومن المهم جداً الاشارة هنا لدلالة ما ينطوي عليه تأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على اهمية تنفيذ المشاريع التي ادرجت في الميزانية بالسرعة المطلوبة من قبل الجهات الحكومية كافة. فالقدرة على تنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة في الميزانية في الوقت المحدد لها، وبالمواصفات المطلوبة، سيكون له مردود كبير في تعزيز الكفاءة الاقتصادية ومنع تبديد الوقت والموارد. وفي هذا المجال، ابرزت خطة التنمية الثامنة اهمية متابعة تنفيذ المشاريع الإنمائية العامة في القطاعات كافة لبيان حجم الانجاز الفعلي ومعالجة مشاكل التنفيذ في وقت مبكر. ولعل هذه المسألة هي من اهم العقبات التي تعترض جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واضحة بدرجة عالية من التفصيل كما هو وارد في الخطة وفي القرارات الاقتصادية للدولة ومؤسساتها كافة. قد لا يكون التقريب الكامل ممكناً بين مضمون ودلالات الميزانية السنوية لهذا العام وبين اتجاهات وسياسات خطة التنمية الثامنة، فهناك ثلاثة اعوام او ثلاث ميزانيات اخرى علينا انتظارها. ولكن من الواضح ان ميزانية هذا العام والعام السابق قد صدرتا في اطار التوجهات العامة لخطة التنمية الثامنة التي تتناول جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المملكة، والعمل بقرار مجلس الشورى الخاص الذي نص على ربط برامج الميزانية واعتماداتها بالاهداف والاولويات المعتمدة في خطة التنمية، ووضع برنامج لتخفيض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، والعمل على ترشيد النفقات الجارية وزيادة المخصصات الموجهة للإنفاق الاستثماري. وهذا ما يؤكد على التنسيق المستمر بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط على كافة المستويات. ومع مواصلة تطوير هذا النهج،، يمكن مواصلة جهود تعزيز فاعلية الاستراتيجية والسياسات والمشاريع المعتمدة في خطة التنمية الثامنة التي تحدد اهداف واتجاهات ومتطلبات التنمية المستدامة واولويات المشاريع الانمائية في بلادنا.

---

* وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط